



دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة

المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

استاذ مشارك- كلية الاقتصاد والتنمية الريفية - جامعة الجزيرة - قسم المحاسبة والتمويل

المعلومات	المخلص
تاريخ إرسال الورقة: 21/7/2022	هدفت الدراسة إلى الوقوف على دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية. أتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عن طريق استبيان تم توزيعه على الإدارات (أعضاء مجلس الإدارة ومديري الإدارة المالية) بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة لنتائج عديدة أهمها أن عدم الإدراك التام لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد أسباب عدم تطبيقها، وأن القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف السودانية لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المحاسبية المهنية، بالإضافة إلى عدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. واختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها وضع نموذج أو نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق ويأخذ في الاعتبار كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية المنشورة، إضافة إلى إصدار معايير للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في إطار استكمال جهود التطوير المهني للمحاسبة في السودان.
تاريخ قبول الورقة: 21/7/2022	
تاريخ نشر الورقة: 6/9/2022	

الكلمات المفتاحية

1-1 تمهيد:

تواجه المنظمات الاقتصادية اليوم تحدياً كبيراً حيث تمارس عملها في بيئة معقدة وسريعة التغير اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً، وتقنياً. ومع زيادة الوعي لدى المجتمع أصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الاقتصادية للمنظمة دون تحقيق الأهداف الاجتماعية، حيث إن إنجاز الأعمال باستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع يحتم ضرورة إسهام المنظمة بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية وتقييم أداءها الاجتماعي بصورة مستقلة عن أداءها الاقتصادي، فتعظيم الأرباح لم يعد الهدف الوحيد للمنظمات الاقتصادية بل تعدى ذلك إلى الالتزام بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتي تستخدم كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات، {الحنيطي وحسن، 2012م}.

لقد استجاب عدد من الوحدات الاقتصادية لمطالبات الهيئات والجمعيات المحاسبية، وتزايد عدد الوحدات التي تفصح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي سنة بعد الأخرى. وفي ذلك يقول موسي (1979م) "وقد ازدادت أهمية عرض البيانات- فعلى سبيل المثال أبرزت التقارير المالية في سنة (1976م) زيادة ملحوظة في حجم ودرجة تنوع نظام التقرير عن المحاسبة الاجتماعية. فقد تبين أن نسبة 85% من عدد 500 وحدة اقتصادية صناعية تقوم بعرض بيانات المحاسبة الاجتماعية في تقاريرها المالية السنوية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تنوعت صورة التقارير الاجتماعية:

1- فقد يخصص لها جزء مستقل ينعى بالتقارير الاجتماعية.

2- أو يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية.

مما سبق يتضح للباحث أن هناك شركات في دول وخاصة المتقدمة منها قد اهتمت بعملية عرض البيانات الاجتماعية المتعلقة بها إلا أن الواضح أن أغلب (أن لم تكن كل) الشركات في الدول النامية لا تهتم بنشر تقارير عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها، وفي ذلك يقول الحسني (1998م) "ولازالت القوائم المالية المنشورة للشركات في الدول النامية لا تتضمن نشر تقارير مستقلة أو غير مستقلة عن كل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي بها، على الرغم من تقديمها لبعض الخدمات الاجتماعية لعمالها وموظفيها وللمجتمع وهو الأمر الذي لا يمكن معه تقييم الأداء الاجتماعي لهذه الشركات بجانب التقييم الاقتصادي لها وقد يرجع بسبب ذلك إلى عدم تدخل المشرع بغرض الإفصاح عن هذه المعلومات من ناحية أو عدم إعطاء إدارات الشركات الاهتمام الكافي لهذا الجانب من ناحية ثانية والافتقار إلى نماذج عملية تصلح للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية من ناحية ثالثة".

وهذا ما دعا الباحث للقيام بهذه الدراسة للوقوف على دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات الخاصة بأنشطتها المتعلقة بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية.

1-2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بعض جوانب القصور المعروفة في المحاسبة التقليدية والمتمثلة في تركيزها بصورة أساسية على النشاطات الاقتصادية والمالية للوحدات الاقتصادية وإهمالها النشاطات الأخرى

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

(كالنشاطات الاجتماعية مثلاً)، فكان لا بد من توافر نظام محاسبي جديد يمكن من المحاسبة عن تلك النشاطات أو المسؤوليات الاجتماعية والتقارير بشأنها وتقييم آثارها على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي والتنافسي، بما يسمح بحصر وتحليل وقياس تلك المدخلات والمخرجات للمسؤولية الاجتماعية والتقارير عنها. وهذا النظام المحاسبي الجديد أطلق عليه محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

لما كان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها يلقي اهتماماً كبيراً في الدول المتقدمة على عكس واقع الحال في الدول النامية والتي يعتبر السودان منها، فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها لا يلقي الاهتمام المطلوب ويعود ذلك لعوامل كثيرة منها سوء الظروف الاقتصادية وعدم وجود التشريعات التي تهتم بالنواحي الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية، ويجد المطلاع على القوائم المالية المنشورة والمعدة من قبل وحدات القطاع المصرفي السوداني أنها تحمل من البنود ما يؤكد قيام هذه المؤسسات بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية ولكنها تصنفها كأنشطة اقتصادية وهو أمر لا يتفق والإفصاح السليم للمعلومات المالية، وربما يعود ذلك إلى عدم الوعي بالمفهوم والتجربة الاجتماعية، {خليفة، 2006م}.

لكي تستمر المحاسبة في تطورها يجب أن تلبي احتياجات المجتمع من المعلومات الاجتماعية التي أصبحت تمثل طلباً جديداً بجانب المعلومات المالية، {الحسني، 1998م}.

بناءً على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- 1- ما مدى إدراك إدارات المصارف السودانية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟
- 2- ما مدى إدراك إدارات المصارف السودانية لأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تطلع بها المصارف في التقارير المالية؟
- 3- ما هي دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها في تقاريرها المالية؟

3-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1- معرفة مدى إدراك إدارات المصارف السودانية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- 2- الوقوف على مدى إدراك إدارات المصارف السودانية لأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تطلع بها المصارف في التقارير المالية.
- 3- التعرف على دواعي وأسباب عدم إفصاح وحدات القطاع المصرفي السوداني عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها في التقارير المالية.

1-4 فروض الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفروض التالية:

- 1- أن عدم إفصاح وحدات القطاع المصرفي السوداني عن أنشطتها الاجتماعية في تقاريرها المالية ناتج عن عدم إدراك إدارات تلك المصارف لأهمية عرض المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمستخدمين.
- 2- أن عدم اهتمام المصارف السودانية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها ناتج عن عدم اهتمام الجهات التشريعية والهيئات والجمعيات المهنية في السودان بقضية الإفصاح الاجتماعي.
- 3- أن عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها الاجتماعية ناتج عن عدم وجود نماذج إفصاح تتلاءم وطبيعة وبيئة تلك المصارف.

1-5 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية التي تحظى بها قضية المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في التقارير المالية للمنشآت والتي تعد من التحديات الهامة للمهتمين بعلم المحاسبة من محاسبين وكتاب وهيئات وجمعيات ومنظمات أهلية وحكومية. ولمزيد من الإيضاح يمكن للباحث تناول أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- أن المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها هي محل اهتمام العديد من دول العالم وخصوصاً المتقدمة منها، وجاء هذا الاهتمام إيماناً من هذه الدول بأن على الشركات أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية وذلك كجزء من المحيط أو البيئة التي تعمل فيها.
- 2- أن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي قامت بتسليط الضوء على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وذلك بغرض الوقوف على الدواعي والأسباب التي أدت إلى عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية فيها.
- 3- أهمية المسؤولية الاجتماعية كنظام لتوفير المعلومات لقياس الأداء الاجتماعي في المصارف وخاصة الإسلامية منها والتقارير عنه حسب مستجدات العمل باعتبار أن هذه المصارف وحدات اقتصادية لها اهتمام متزايد بالرعاية الاجتماعية وتحسس واقع المجتمع.

1-6 حدود الدراسة:

حدود مكانية: وحدات القطاع المصرفي السوداني

حدود زمانية: تم تطبيقها في العام (2015م)

1-7 هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة على مقدمة والتي تشتمل على تمهيد، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة وهيكل الدراسة، كما تحتوي على الإطار النظري والدراسات السابقة بالإضافة إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات وأخيراً النتائج والتوصيات.

2/ الإطار النظري والدراسات السابقة:

2-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تتبع فكرة المسؤولية الاجتماعية في المنظمات من خلال مسؤوليتها تجاه البيئة الخارجية، {الحنيطي وحسن 2012م نقلاً عن جواد 2000م، العامري والغالي 2008م}. وقدم الباحثون العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية، فقد أوضح محمد (2009م) أن معظم تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات تصفها على أنها "تشكل إجراءات تدمج بموجبها الشركات الأنشطة الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بالأعمال الاقتصادية". ومن وجهة نظر أحمد (2012م) أن المسؤولية الاجتماعية تعرف بأنها "هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الحياة والظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". أما رجب (1981م) فيقول " ينظر البعض إلى المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال على أنها تبدأ حينما ينتهي القانون، ومعنى ذلك أن هذه المسؤولية لا تشمل الأنشطة المفروضة بنص القانون والتي بالتالي تعتبر من ضمن متطلبات إنتاج المنشأة وتكون تكلفتها جزءاً من تكاليف الإنتاج".

2-2 أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

يقول الحنيطي وحسن (2012م) أن الاتجاه السائد في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية، هو تقسيمها إلى أربعة مجالات هي: التفاعل مع المجتمع، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية والمساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، وتحسين نوعية المنتج أو الخدمة. قام هرون (2011م) ونقلاً عن جربوع (2001م) بتوضيح لبعض الأنشطة الاجتماعية التي تندرج تحت كل مجال من المجالات السابقة:

1- أنشطة اجتماعية خاصة بالتفاعل مع المجتمع:

- تقديم مساهمات مالية تهدف إلى تدعيم المؤسسات العلمية والتعليمية والثقافية، بالإضافة إلى تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية العلمية.
- الإسهام في تخفيض مشكلات النقل والمواصلات والإسكان والمعاقين.
- الإسهام في توفير إمكانيات العناية الصحية وإعداد برامج لمنع الجريمة.
- الإسهام في توفير وجبات غذائية مجانية أو نسبة مجانية للمسنين غير القادرين مالياً.
- الإسهام في تطوير التعليم.

2- أنشطة اجتماعية خاصة بالموارد البشرية (الإنسانية):

- توفير فرص عمل متساوية لكل الأفراد بالإضافة إلى تدريب العاملين لزيادة مهاراتهم.
- تحقيق فرص متساوية لترقية العاملين إضافة إلى عدالة المقابل المادي مقابل أعمالهم.
- تهيئة ظروف العمل بشكل يحقق الأمن والاستقرار للعاملين، إضافة إلى إعداد برامج توعية لهم وتوفير نظام اتصالي ذو اتجاهين بين جميع المستويات.

3- أنشطة اجتماعية خاصة بالإسهامات البيئية والموارد الطبيعية:

- الحد من تلوث الهواء، المياه، الصوت (الضوضاء) والأرض.
- الاقتصاد في استخدام الموارد النادرة إضافة إلى اختفاء القيمة الجمالية للبيئة.

4- أنشطة اجتماعية خاصة بالمنتج أو الخدمة:

تشمل الأنشطة التي تسعى للحصول على رضا المستهلك والمحافظة على هذا الرضا من خلال الاهتمام بعبوة المنتج، ضمان المنتج، الاستجابة للشكاوى من المنتج، جودة المنتج، أمان المنتج، إضافة إلى صدق الإعلانات عن المنتج.

2-3 محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**2-3-1 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**

يطلق البعض عليها أحياناً المحاسبة الاجتماعية وتعرف بأنها عبارة عن عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات لقياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة الاقتصادية، ثم تقديم معلومات بطريقة نظامية تستخدم في تقويم الأداء الاجتماعي لتلك الوحدة وتوصيل هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها. تعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحديد العمليات الاجتماعية للمشروع وقياس مثل هذه العمليات قياساً محاسبياً - وذلك بغرض إعداد المعلومات المحاسبية التي توضح المسؤولية الاجتماعية للمشروع"، (محمد1979م).

كما عرفها مطر (2004م) نقلاً عن رامنثان Ramanathan (1976م) المحاسبة الاجتماعية بأنها " تهدف إلى المساعدة في تقييم مدى وفاء المنشأة لعقدها الاجتماعي".

2-3-2 أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

ذكر موسى (1979م) " أن من أهم أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية ما يلي:

- إعداد مجموعة من التقارير المحاسبية اللازمة لتوضيح نتائج البرامج الاجتماعية (قائمة نتائج الأعمال الاجتماعية، وأيضاً توضيح الأموال المستثمرة في مثل تلك البرامج سواء كانت من مصادر داخلية أم خارجية (المركز المالي الاجتماعي).
- تزويد الأجهزة الحكومية، وكذا الأطراف الأخرى بالمجتمع، بالمعلومات المحاسبية التي توضح مدى التزام المشروع بتحقيق المتطلبات التشريعية في مجال المسؤولية الاجتماعية له".

2-3-3 مشاكل القياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

المشكلة الأساسية في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة القياس، إذ ينصب اهتمام المجموعات التي تحتاج إلى المعلومات الاجتماعية في معرفة مقدار المنافع الاجتماعية التي عادت على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام بتنفيذها المشروع وكذلك معرفة ما أصاب المجتمع من أضرار أو ما يعرف بالتكاليف الاجتماعية.

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

فيما يختص بمشكلة قياس المنافع الاجتماعية، فأنها تعتبر من أكثر المشاكل تعقيداً عند تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأن المنافع الاجتماعية هي فوائد يتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع ويصعب قياسها نظرياً، حيث يصعب مثلاً قياس المنفعة التي حصل عليها المجتمع نتيجة تقليل الضوضاء التي تحدثها آلات المصانع.

أما بالنسبة لمشكلة قياس التكاليف الاجتماعية وهي تلك التكاليف التي تحملها المشروع تنفيذاً لأنشطة مسؤوليته الاجتماعية، فإن المشكلة هنا مردها اختلاف وجهات نظر كل من المحاسبين والاقتصاديين حول هذه التكاليف. فمن وجهة النظر المحاسبية، فإن التكلفة الاجتماعية تتمثل في المبالغ المالية التي يتم إنفاقها من قبل المشروع على أنشطة لا يتحقق منها للمشروع أي منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابلها. بينما وجهة النظر الاقتصادية ترى أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه الاقتصادي مثل أضرار تلوث الهواء أو الماء أو تشويه الجمال البيئي.

إن قياس التكاليف الاجتماعية من خلال تحديد قيمة الأضرار التي تعرض لها المجتمع تعتبر مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة. فمثلاً كيف يتم تحديد قيمة الأضرار الناتجة عن تلوث الهواء على صحة المواطنين المقيمين بتلك المنطقة.

علاجاً لمشكلة القياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، فإنه يجب التركيز في هذا الأمر على التكاليف الاجتماعية وليس على المنافع الاجتماعية والأخذ بوجهة النظر المحاسبية بدلاً عن وجهة النظر الاقتصادية مع تبويب هذه التكاليف إلى مجموعتين:-

المجموعة الأولى: تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية.

وتعرف بالتكاليف التي ينكبدها المشروع منعاً لحدوث أي أضرار اجتماعية يمكن أن تصيب المشروع. المجموعة الثانية: تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه (تكاليف التصحيح). فهي تشمل المبالغ التي يقوم المشروع بإنفاقها أما بغرض إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية أو بغرض إنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع (مثل تطهير نهر معين تعرض للتلوث بسبب نشاط مشروع صناعي محدد، {أحمد، 2001م}).

2-4 الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

باستقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها مشروعات الأعمال تبين أن هناك اتجاهين {بحر الدين، 2012م} نقلاً عن عبد المجيد {1985م}:

الاتجاه الأول: يقوم على أساس الفصل بين المعلومات المالية المحاسبية والمعلومات الاجتماعية وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية التقليدية ويمكن تبويب النماذج التي تمثل هذا الاتجاه في ثلاث مجموعات وهي:

1/ تقارير وصفية: تتضمن وصفاً للأنشطة التي قام بها المشروع وفاءً للالتزامات الاجتماعية دون تحليل التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة والمنافع التي تحققت وتعتبر من أكثر الأشكال شيوعاً في عملية التقرير عن المسؤولية الاجتماعية.

2/ تقارير تعرض التكاليف الاجتماعية فقط: تتضمن المبالغ التي أنفقت على الأنشطة الاجتماعية دون الإفصاح عن قيمة المنافع التي تحققت لصعوبة قياسها.

3/ تكاليف تعرض كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية: هذه تعتبر أكثر شمولاً لأنها تتضمن التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن ذلك. هناك صعوبات تتعلق بالقياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية كما تم ذكره سابقاً مما يصعب من عملية المقارنة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية إلا باللجوء إلى التوسع في التقدير الشخصي.

الاتجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد على أن يكون ضمن إطار التقارير المالية التقليدية التي يتيحها النظام المحاسبي التقليدي بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزءاً من المعلومات المالية.

مما تقدم يخلص الباحث إلى أن هناك أسلوبين للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وهما أسلوب دمج المعلومات الاجتماعية مع المعلومات الاقتصادية في قوائم مالية موحدة والأخر أسلوب فصل المعلومات الاجتماعية عن المعلومات الاقتصادية في قوائم مستقلة.

ويتفق الباحث مع بحر الدين (2012م) في تفضيل أسلوب دمج المعلومات الاجتماعية والمعلومات الاقتصادية في القوائم المالية مع الإفصاح عن كل منهما في بند منفصل.

2-5 الدراسات السابقة:

1-دراسة شتا (1989م): نقلاً عن حامد (2002م):

هدفت هذه الدراسة لقياس حجم التلوث البيئي ووضع إطار عام لتحديد عناصر أعباء التلوث الناشئ لحماية المنشأة الصناعية لأنشطتها على المستوى القومي ومحاولة إخضاع عناصر تلك الأعباء للقياس. كما هدفت إلى معرفة ما يعترض هذا القياس نظرياً وعملياً مع محاولة وضع الحلول المناسبة للتغلب عليها. من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو تصميم نموذج رياضي لقياس كميات وتكاليف التلوث من وجهة النظر القومية.

2- دراسة خليفة(2006م):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأهدافها، وبيان مفهوم المحاسبة الاجتماعية، والاتجاهات المختلفة للتطبيق العملي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع تحديد أنسب هذه الاتجاهات للتطبيق على القطاع المصرفي السوداني.

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، الاستقرائي الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب العينة للوصول إلى النتائج التي تثبت صحة الفروض التي تم وضعها لأغراض هذا البحث.

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

من أهم النتائج التي توصل لها الباحث: إمكانية إعداد تقارير الإفصاح الاقتصادي الاجتماعي لوحدات القطاع المصرفي السوداني متوفرة ويمكن تطبيقها، فقط تحتاج المصارف إلى إعداد التقارير المالية بما يتماشى والإفصاح الاقتصادي الاجتماعي، بالرغم من وجود تكاليف للأنشطة الاجتماعية ضمن القوائم المعدة من قبل وحدات القطاع المصرفي السوداني إلا أن هذه التكاليف تدرج ضمن المصروفات بقائمة الدخل السنوي.

3-دراسة جودة (2009م):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة في الأردن وقطر لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وقياس مدى تطبيقها لهذا المفهوم على أرض الواقع والخروج بنتائج حول مدى إفصاح هذه الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية.

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة العامة (القطرية) وعددها (42) شركة وعينة مماثلة من الشركات المساهمة العامة الأردنية بلغ عددها اثنان وأربعون شركة بنسبة (15,9%) من بين الشركات المساهمة العامة الأردنية قابضة ومساهمة وعددها (262) شركة، بحيث تضم عينة الشركات المساهمة العامة الأردنية نفس العدد من الشركات القطرية، تم اختيارهم عشوائياً من بين الشركات في كل قطاع. وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك انخفاضاً في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة بالدولتين وخاصة دولة قطر. وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة بالدولتين لما لذلك من أثر إيجابي عليها.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الآتي:

أولاً: ركزت دراستي (شتا وخليفة) على تصميم نموذج محاسبي يصلح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية على المصارف والشركات على التوالي.

ثانياً: هدفت دراسة (جودة) إلى قياس مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة في كل من الأردن وقطر عن المعلومات المتعلقة بتحملها لمسؤوليتها الاجتماعية.

بينما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

3/ منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية للمعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة.

3-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف العاملة في السودان والبالغ عددها (32) مصرفاً، أما مجتمع العينة متمثل في إدارات المصارف والتي تضم أعضاء مجلس الإدارة و مديري الإدارة المالية.

3-2 مصادر وأساليب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات:

1- مصادر أولية: تتمثل في البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان والذي تم توزيعه على عينة الدراسة لتناسبه وطبيعة هذه الدراسة وقد تشكلت العينة من الإدارات التالية:

أ. مديري الإدارة المالية.

ب. أعضاء مجلس الإدارة.

2- مصادر ثانوية: تم الحصول على البيانات الثانوية للدراسة من المراجع والكتب والدوريات والمجلات والرسائل الجامعية.

3-3 وسائل تحليل بيانات الدراسة:

تم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة (الاستبيان) باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لوصف خصائص عينة الدراسة وتحليل إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان، بالإضافة إلى ذلك تم اختبار العلاقات بين بعض متغيرات الدراسة من خلال استخدام الآتي:

1- اختبار مربع كاي $(X)^2$: وذلك لاختبار الفروض

2- اختبار t للعينة الواحدة: وذلك لاختبار متوسطات الإجابات لأبعاد ومحاور الاستبانة حول القيمة (3) التي تعبر عن الدرجة المتوسطة.

4/ تحليل البيانات:

بعد تصميم الاستبيان تم توزيعه مباشرة باليد إلى المبحوثين بواقع استبيان واحد لكل مبحوث وذلك لكي يضمن الباحث اتساق إجابات المبحوثين والنتائج المستخلصة، وعليه تم توزيع عدد (32) استبيان لأعضاء مجالس إدارات المصارف بواقع استبيان واحد لكل عضو، وكذلك تم توزيع نفس العدد لمديري الإدارة المالية. وقد تم استعادة عدد (30) استبيان من الاستبيانات الموزعة لمديري الإدارة المالية وعدد (12) استبيان من الاستبيانات الموزعة لأعضاء مجلس الإدارة، بنسبة استعادة كلية بلغت (66%) ويعود أسباب ضعف الاستبيانات المستردة من فئة أعضاء مجلس الإدارة إلى ضيق الوقت لديهم أو لتواجدهم شبه الدائم خارج البلاد.

وبعد جمع البيانات تم عرضها وتحليلها وتفسير النتائج المستخلصة حسب ما نصت عليه أسئلة الدراسة من خلال مقياس ليكرت (Likert) (الخماسي المندرج بحيث تكون الدرجة (5) دالة على الموافقة بشدة والدرجة (1) دالة على عدم الموافقة بشدة).

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية
د. حسن موسى عيسى

4-1 تحليل البيانات المتعلقة بفئتي مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة:

تهدف هذه الفقرة إلى الوقوف على معرفة آراء مديري الإدارة المالية وأعضاء مجلس الإدارة حول مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية .

4-1-1 تحليل البيانات المتعلقة بفئة مديري الإدارة المالية.

1-مدى إدراك مديري الإدارة المالية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يوضح الجدول رقم (1) مدى إدراك مديري الإدارة المالية بالمصارف السودانية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (1): مدى إدراك أفراد العينة (مديري الإدارة المالية) لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
8	لا أدري	3.43	-	-	26.7	8	16.7	5	43.3	13	13.3	4	1. محاسبة المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد
7	لا أدري	3.47	3.3	1	20	6	10	3	60	18	6.7	2	2. عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها
2	موافق	3.80	3.3	1	10	3	3.3	1	70	21	13.3	4	3. وجود قوانين وأنظمة تلزم المصارف بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي هو السبيل الوحيد لضمان تطبيقها
14	لا أدري	3.20	-	-	30	9	26.7	8	36.7	11	6.7	2	4. لا تلتزم المصارف بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار
11	لا أدري	3.30	-	-	40	1	3.3	1	43.3	13	13.3	4	5. يجب إعطاء الحرية للمصارف لاختيار الطريقة المناسبة للإفصاح عن أدائها الاجتماعي
5	موافق	3.63	-	-	13.3	4	16.7	5	63.3	19	6.7	2	6. يجب تبني نموذج موحد للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف
15	لا أدري	3.07	-	-	26.7	8	43.3	13	26.7	8	3.3	1	7. يحظى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف بالسودان بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المحاسبية المهنية
2	موافق	3.80	-	-	6.7	2	20	6	60	18	13.3	4	8. الإطار العام المتمثل في القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف هو إطار غير محدّد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى الآن بشكل قاطع
1	موافق	3.83	-	-	13.3	4	-	-	76.7	23	10	3	9. القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

13	لا أدري	3.23	-	-	30	9	26.7	8	33.3	10	10	3	10. إن المستثمرين يطلبون معلومات عن الأسواق ومساهمة المصارف في خدمة المجتمع التي تتواجد فيه
10	لا أدري	3.40	-	-	20	6	30	9	40	12	10	3	11. إن المعلومات المطلوبة تتجاوز مصالح المساهمين لتشمل دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لتلك المصارف لنشاطها في البيئة التي تعمل بها
6	موافق	3.57	10	3	-	-	30	9	53.3	16	6.7	2	12. إن المعلومات المطلوبة تشمل الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية كإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الاجتماعية
11	لا أدري	3.30	20	6	-	-	36.7	11	36.7	11	6.7	2	13. توجد بحوث ودراسات لتحديد وقياس الآثار الناتجة عن أداء المصرف لمسؤولياته الاجتماعية
8	لا أدري	3.43	-	-	23.3	7	16.7	5	53.3	16	6.7	2	14. توجد علاقة إيجابية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف السودانية ونجاحها تجارياً
4	موافق	3.67	3.3	1	10	3	16.7	5	56.7	17	13.3	4	15. إن الفكر المحاسبي لم يُعطِ البعد الاجتماعي الاهتمام الكافي حتى الآن بالرغم من أهميته في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه المصارف السودانية
الوسط الحسابي العام (3.45) (لا أدري)													

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات الباحثين (مديري الإدارة المالية) على عبارات المحور المتعلقة بمدى إدراك مديري

الإدارة المالية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.45)

ودرجة موافقة (لا أدري)، يتبين أن الباحثين محايدون بشأن عبارات هذا المحور.

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتضح أن العبارة (القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (3.83) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (يحظى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف بالسودان بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المحاسبية المهنية) بوسط حسابي يبلغ (3.07) ودرجة موافقة (لا أدري).

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن النتيجة أعلاه تشير إلى أن هناك ضعف في إدراك مديري الإدارة المالية بالمصارف السودانية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ويعتقد الباحث أن ضعف الإدراك هذا - ومن جهة تُعد هي المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية- ربما يكون أحد أسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

2- دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (2) دواعي وأسباب عدم إفصاح المصارف عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (2): أسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
2	موافق	3.73	-	-	10	3	16.7	5	53.3	16	20	6	1. صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية
3	موافق	3.63	-	-	20	6	6.7	2	60	18	13.3	4	2. عدم توافر الخبرات اللازمة
1	موافق	3.80	-	-	6.7	2	16.7	5	66.7	20	10	3	3. عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك
4	موافق	3.60	-	-	10	3	36.7	11	40	12	13.3	4	4. غير مطلوبة بموجب معايير المحاسبة السودانية
7	لا أدري	3.10	3.3	1	23.3	7	33.3	10	36.7	11	3.3	1	5. الطلب غير كافٍ
8	لا أدري	2.63	3.3	1	43.3	13	23.3	7	-	-	30	9	6. التكلفة تفوق الفائدة
9	لا أدري	2.53	3.3	1	50	15	13.3	4	-	-	33.3	10	7. المعلومات حساسة وسرية
5	موافق	3.53	3.3	1	16.7	5	16.7	5	50	15	13.3	4	8. عدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
6	لا أدري	3.15	3.3	1	20	6	13.3	4	56.7	17	6.7	2	9. ضعف اهتمام الجمهور العام بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعتها
الوسط الحسابي العام (3.30) (لا أدري)													

*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

بتحليل إجابات المبحوثين (مديري الإدارة المالية) على عبارات المحور المتعلقة بأسباب عدم إفصاح المصارف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.30) ودرجة موافقة (لا أدري)، يتضح أن المبحوثين محايدون بشأن عبارات هذا المحور. وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتبين أن العبارة (عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (3.80) ودرجة موافقة (موافق)، تليها العبارة (صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية) بوسط حسابي يبلغ (3.73) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (المعلومات حساسة وسرية) بوسط حسابي يبلغ (2.53) ودرجة موافقة (لا أدري). مما سبق، يخلص الباحث إلى أنه على الرغم من أن الرأي الغالب للمبحوثين هو الحياد، إلا أنه يتفق معهم في بعض الأسباب التي حظيت بموافقة الأغلبية والتمثلة في عدم وجود تشريعات تلزم المصارف بالإفصاح عن تلك المعلومات، صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، عدم توافر الخبرات اللازمة، معلومات المسؤولين الاجتماعية غير مطلوبة بموجب معايير المحاسبة السودانية، وعدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

4-1-2 تحليل البيانات المتعلقة بفئة أعضاء مجلس الإدارة:

1-مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يبين الجدول رقم (3) مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (3): مدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف السودانية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
14	لا أدري	3.42	-	-	41.7	5	-	-	33.3	4	25	3	1. محاسبة المسؤولية الاجتماعية مفهوم واضح لا يحتاج إلى تحديد
2	موافق	4.08	-	-	8.3	1	-	-	66.7	8	25	3	2. عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها
5	موافق	4.00	8.3	1	-	-	-	-	66.7	8	25	3	3. وجود قوانين وأنظمة تلزم المصارف بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي هو السبيل الوحيد لضمان تطبيقها
13	موافق	3.67	-	-	25	3	8.3	1	41.7	5	25	3	4. لا تلتزم المصارف بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار
8	موافق	3.75	-	-	16.7	2	8.3	1	58.3	7	16.7	2	5. يجب إعطاء الحرية للمصارف لاختيار الطريقة المناسبة للإفصاح عن أدائها الاجتماعي
5	موافق	4.00	-	-	8.3	1	-	-	75	9	16.7	2	6. يجب تبني نموذج موحد للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف
15	لا أدري	3.25	-	-	41.7	5	16.7	2	25	3	16.7	2	7. يحظى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف بالسودان بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المحاسبية المهنية
2	موافق	4.08	-	-	-	-	8.3	1	75	9	16.7	2	8. الإطار العام المتمثل في القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى الآن بشكل قاطع
5	موافق	4.00	-	-	-	-	-	-	83.3	10	16.7	2	9. القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

1	موافق	4.17	-	-	25	3	8.3	1	33.3	4	33.3	4	10. إن المستثمرين يطلبون معلومات عن الأسواق ومساهمة المصارف في خدمة المجتمع التي تتواجد فيه
8	موافق	3.75	-	-	-	-	33.3	4	58.3	7	8.3	1	11. إن المعلومات المطلوبة تتجاوز مصالح المساهمين لتشمل دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لتلك المصارف لنشاطها في البيئة التي تعمل بها
8	موافق	3.75	-	-	25	3	-	-	50	6	25	3	12. إن المعلومات المطلوبة تشمل الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية كالإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الاجتماعية
8	موافق	3.75	-	-	8.3	1	16.7	2	66.7	8	8.3	1	13. توجد بحوث ودراسات لتحديد وقياس الآثار الناتجة عن أداء المصرف لمسؤولياته الاجتماعية
8	موافق	3.75	-	-	-	-	16.7	2	58.3	7	25	3	14. توجد علاقة إيجابية بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف السودانية ونجاحها تجارياً
2	موافق	4.08	-	-	-	-	16.7	2	58.3	7	25	3	15. إن الفكر المحاسبي لم يُعْطِ البعد الاجتماعي الاهتمام الكافي حتى الآن بالرغم من أهميته في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه المصارف السودانية.
الوسط الحسابي العام (3.79) (موافق)													

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

بتحليل إجابات المبحوثين (أعضاء مجلس الإدارة) على عبارات المحور المتعلقة بمدى إدراك أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف السودانية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.79) ودرجة موافقة (موافق)، يتبين أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور.

دواعي وأسباب عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية

د. حسن موسى عيسى

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتضح أن العبارة (إن المستثمرين يطلبون معلومات عن الأسواق ومساهمة المصارف في خدمة المجتمع التي تتواجد فيه) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.17) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (يحظى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المحاسبية المهنية) بوسط حسابي يبلغ (3.25) ودرجة موافقة (لا أدري).

مما سبق يخلص البحث إلى أن أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف السودانية يدركون مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ولكن مع ذلك يظل التساؤل قائماً، لماذا لا تفصح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

يوضح الجدول رقم (4) الأسباب التي تحول دون إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية:

جدول رقم (4): أسباب عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

الترتيب	درجة الموافقة	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة		لا أوافق		لا أدري		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
			%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
5	موافق	3.75			16.7	2	8.3	1	58.3	7	16.7	2	1. صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية
4	موافق	3.83			16.7	2			66.7	8	16.7	2	2. عدم توافر الخبرات اللازمة
1	موافق	4.25							75	9	25	3	3. عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك.
7	لا أدري	3.33			25	3	33.3	4	25	3	16.7	2	4. غير مطلوبة بموجب معايير المحاسبة السودانية
7	لا أدري	3.33			25	3	33.3	4	25	3	16.7	2	5. الطلب غير كافٍ
9	لا أدري	3.25			41.7	5	25	3			33.3	4	6. التكلفة تفوق الفائدة
6	لا أدري	3.42			41.7	5		1	16.7	2	33.3	4	7. المعلومات حساسة وسرية
2	موافق	4.17			16.7	2		1	16.7	2	58.3	7	8. عدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
3	موافق	4.08					16.7	2	41.7	5	41.7	5	9. ضعف اهتمام الجمهور العام بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعتها
الوسط الحسابي العام (3.69) (موافق)													

*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م)

أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال د. بشير بكري عجيب بابكر

بتحليل إجابات المبحوثين (أعضاء مجلس الإدارة) على عبارات المحور المتعلقة بأسباب عدم إفصاح المصارف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، فمن خلال الوسط الحسابي العام والذي يبلغ (3.69)، ينضح أن المبحوثين موافقون على عبارات هذا المحور.

وبترتيب العبارات بناءً على الوسط الحسابي، يتبين أن العبارة (عدم وجود تشريعات ملزمة) تأتي في مقدمة الترتيب بوسط حسابي يبلغ (4.25) ودرجة موافقة (موافق)، بينما تأتي في مؤخرة الترتيب العبارة (التكلفة تفوق الفائدة) بوسط حسابي يبلغ (3.25) ودرجة موافقة (لا أدري)، يليها العبارتين (غير مطلوبة بموجب معايير المحاسبة السودانية) و (الطلب غير كاف) بوسط حسابي يبلغ (3.33) ودرجة موافقة (لا أدري).

مما سبق، يستنتج أن أعضاء مجلس الإدارة بالمصارف السودانية، أكدوا على بعض أسباب عدم إفصاح مصارفهم عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتي يتفق معهم الباحث عليها وهي، عدم وجود تشريعات ملزمة، عدم توفر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعتها، وصعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، عدم توفر الخبرات اللازمة وضعف اهتمام الجمهور العام بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعتها.

5-اختبار فرضيات الدراسة:

في هذه الفقرة يقوم الباحث باختبار فرضيات الدراسة إحصائياً ثم مناقشتها وذلك باستخدام الآتي:

- مربع كأي (X^2) يستخدم هذا الاختبار لقياس أهمية الفروق بين إجابات عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.
- اختبار t للعينة الواحدة : يستخدم لاختبار تساوي متوسط متغير لقيمة معينة (متوسط المجتمع).
- معنوية الاختبار: يتم رفض (قبول) عدم تساوي متوسط المجتمع إذا كانت معنوية الاختبار أقل (أكبر) من مستوى معنوية معين (عادة 0,05).

5-1 الفرضية الأولى:

أن عدم إفصاح وحدات القطاع المصرفي السوداني عن أنشطتها الاجتماعية في تقاريرها المالية ناتج عن عدم إدراك إدارات تلك المصارف لأهمية عرض المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمستخدمين.

تم قياس هذه الفرضية من بيانات استبانة كل من أعضاء مجلس الإدارة ومديري الإدارة المالية. ولاختبار الفرضية تم استخدام متوسطات عبارة "عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها" واختبار (t) للعينة الواحدة والفروق بين متوسطات تلك العبارة والوسط الفرضي (3)، والجدول رقم (5) يوضح نتائج ذلك الاختبار:

جدول رقم (5): اختبار فرضية "أن عدم إفصاح وحدات القطاع المصرفي السوداني عن أنشطتها الاجتماعية في تقاريرها المالية ناتج عن عدم إدراك إدارات تلك المصارف لأهمية عرض المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمستخدمين

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	المعنوية
عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها	4.05	13.05	0.000

*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م).

يبين الجدول رقم (5) قيم المتوسطات الحسابية وقيم (t) ومستوى المعنوية للعبارة التي تجيب على الفرضية الأولى وذلك على النحو الآتي:

بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو أحد الأسباب لعدم تطبيقها" (4.05) مما يعني أن أفراد العينة موافقون عليها.

وبلغت قيمة (t) (13.05) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول هذه العبارة. ولتحديد الرأي الغالب تم إجراء مقارنة المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.05) فتبين أنه أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يعني أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين يؤكد موافقتهم على أن عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو أحد أسباب عدم الاهتمام بها ومن ثم تطبيقها، كما أن اختبار (t) يؤكد تلك النتيجة، وبالتالي يتم التوصل إلى أن الفرضية الأولى قد تم إثباتها وقبولها.

5-2 الفرضية الثانية:

إن عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها الاجتماعية ناتج عن عدم وجود نماذج إفصاح تتلاءم وطبيعة وبيئة تلك المصارف.

تم قياس هذه الفرضية من بيانات استبانة أعضاء مجلس الإدارة ومديري الإدارة المالية. ولاختبار الفرضية تم استخدام متوسطات عبارة "عدم توفر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية" واختبار (t) للعينة الواحدة والفروق بين متوسطات تلك العبارة والوسط الفرضي (3)، والجدول رقم (6) يوضح نتائج ذلك الاختبار:

جدول رقم (6): اختبار فرضية ما إذا كان عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها الاجتماعية ناتج عن عدم وجود نماذج إفصاح تتلاءم وطبيعة وبيئة تلك المصارف

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	المعنوية
عدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية	4.17	12.08	0.000

*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م).

يبين الجدول رقم (5) قيم المتوسطات الحسابية وقيم (t) ومستوى المعنوية للعبارة التي تجيب على الفرضية الثانية وذلك على النحو الآتي:

بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة "عدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية" (4.17) مما يعني أن أفراد العينة موافقون عليها.

وبلغت قيمة (t) (12.08) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول هذه العبارة. ولتحديد الرأي الغالب تم إجراء مقارنة المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.17) فتبين أنه أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يعني أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين يؤكد موافقتهم على أن عدم توافر نماذج ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تتلاءم وطبيعة وبيئة المصارف السودانية هو أحد أسباب عدم إفصاحها عن تلك المعلومات، كما أن اختبار (t) يؤكد تلك النتيجة، وبالتالي يتم التوصل إلى أن الفرضية الثانية قد تم إثباتها (قبولها).

3-5 الفرضية الثالثة:

إن عدم اهتمام المصارف السودانية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تضطلع بها ناتج عن عدم اهتمام الجهات التشريعية والهيئات والجمعيات المهنية في السودان بقضية الإفصاح الاجتماعي.

جدول رقم (7): اختبار فرضية ما إذا كان عدم إفصاح المصارف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ناتج عن عدم وجود تشريعات ملزمة

العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	المعنوية
أسباب عدم إفصاح المصارف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تتمثل في عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك	4.25	9.57	0.000

*المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية (2015م).

يبين الجدول رقم (7) قيم المتوسطات الحسابية وقيم (t) ومستوى المعنوية للعبارة التي تجيب على الفرضية الثالثة وذلك على النحو الآتي:

بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة " أسباب عدم إفصاح المصارف عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تتمثل في عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك" (4.25) مما يعني أن أفراد العينة موافقون عليها. وبلغت قيمة (t) (9.57) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول هذه العبارة. ولتحديد الرأي الغالب تم إجراء مقارنة المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.25) فتبين أنه أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يعني أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.

مما سبق، يخلص الباحث إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة يؤكد موافقتهم على أن عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ناتج عن عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك، كما أن اختبار (t) يؤكد تلك النتيجة، وبالتالي يتم التوصل إلى أن الفرضية الثالثة قد تم إثباتها وقبولها.

6- النتائج والتوصيات:

6-1 النتائج: توصل الباحث من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إلى عدد من النتائج أهمها:

- 1- بينت الدراسة أن نسبة مقدره من إدارات المصارف السودانية (أعضاء مجلس الإدارات ومديري الإدارة المالية) يدركون جيداً مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- 2- كشفت الدراسة أن القياس يعتبر كبرى مشكلات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:
- 3- أفادت إدارات المصارف السودانية (أعضاء مجلس الإدارة ومديري الإدارة المالية) بان عدم الإدراك التام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد أسباب عدم تطبيقها.
- 4- أكدت الدراسة أن القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصارف بالسودان لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المحاسبية المهنية، ويعتقد الباحث أن هذا من شأنه إضعاف اهتمام المصارف هي الأخرى به، أي أن تلك الجمعيات لم تقم بوضع معايير تلزم المصارف بمراعاتها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي.
- 5- أفادت إدارات المصارف بأنه توجد بحوث ودراسات لتحديد أو قياس الآثار الناتجة عن أداء المصرف لمسؤولياته الاجتماعية، ولكن لم تظهر ثمار تلك البحوث و الدراسات في الواقع العملي حيث أنه حتى الآن لم يكن هنالك إفصاح عن ذلك الأداء في القوائم والتقارير المالية لتلك المصارف.
- 6- خلصت الدراسة إلى أن عدم إفصاح المصارف السودانية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية يعود إلى العديد من الدواعي والأسباب أهمها عدم وجود تشريعات ملزمة لذلك، عدم توافر نماذج

أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال د. بشير بكري عجيب بابكر

ملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، صعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية وعدم توافر الخبرات اللازمة.

2-6 التوصيات:

1-2-6 التوصيات الموجهة إلى المصارف:

1- إخضاع الكوادر المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية بالمصرف لدورات تدريبية منظمة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

2- عدم دمج التكاليف الاجتماعية ضمن النفقات الاقتصادية العادية للمصرف، بل يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل.

2-2-6 التوصيات الموجهة لبنك السودان المركزي.

1- إلزام المصارف بإدراج بعض الأهداف الاجتماعية في موازنتها التخطيطية والإفصاح عن النتائج وتقييمها من خلال المقارنة بين ما تم تنفيذه فعلاً والمخطط له مسبقاً.

2- وضع نموذج أو نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق ويأخذ في الاعتبار كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية المنشورة.

2-2-6 التوصيات الموجهة للهيئات والجمعيات المهنية العلمية بالسودان:

1- إصدار معايير للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في إطار استكمال جهود التطوير المهني للمحاسبة في السودان.

2- تطوير أساليب القياس في محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتصبح أساليب أكثر واقعية وبعيدة عن التقدير والاجتهاد والحكم الشخصي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- الشماع، خليل محمد- مبادئ الإدارة مع الترك يز على إدارة الأعمال- دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع - 1999م.
- 2- الحسنى، صادق- التحليل المالي والمحاسبي- دار مجدلاوى للنشر- عمان- الأردن، 1998م.
- 3- مطر، محمد- الإطار النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس- العرض والإفصاح - دار وائل للنشر- عمان 2004م.
- 4- موسي، أحمد محمد- دراسات في المحاسبة الاجتماعية- دار النهضة (العربية للنشر- القاهرة 1979م.

ثانياً: المجلات والدوريات

- 1- أحمد- أحمد هاشم- محاسبة المسؤولية الاجتماعية وإمكانية تطبيقها على القطاع المصرفي السوداني- المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية- أمانة البحوث والتوثيق المصرفي- المنتدى المصرفي الرابع والأربعون- 2001م.
- 2- البشرى، سمية موسي محمد- مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية- بحث تكميلي لنيل بكالوريوس الشرق في المحاسبة والتمويل- جامعة الجزيرة- 2018م.
- 3- الحنيطي، هناء محمد هلال، إنعام محسن حسن- مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن- مجلة الفكر المحاسبي- العدد الثاني- السنة السادسة عشر- يوليو 2012م.
- 4- الخيال، توفيق عبد المحسن، محمد حسن علي مفتى- أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية- مجلة الفكر المحاسبي- كلية التجارة- جامعة عين شمس- العدد الثاني- 2009م.
- 5- بحر الدين، نجوى محمد- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان - دراسة تحليلية على مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)- المجلة العلمية - كلية التجارة- جامعة النيلين- العدد الأول 2012م.
- 6- جودة، عبد الحكيم مصطفى محمود- مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية والقطرية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية - دراسة تحليلية - كلية العلوم الأردنية والإنشائية- قسم المحاسبة- جامعة المجمعة المملكة العربية السعودية.
- 7- رجب، عبد العزيز محمود- نتائج تضمين المسؤولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارب- جامعة عين شمس- العدد الأول- المجلد الثالث عشر- 1981م.

أثر محددات جودة المراجعة الخارجية في التنبؤ باستمرارية منشآت الاعمال د. بشير بكري عجيب بابكر

8- محمد، ياسر أحمد السيد- دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية- المجلة العلمية للتجارة والتمويل- جامعة طنطا- كلية التجارة- المجلد الأول-العدد الثاني- 2009م.

9- نمر، نجيبه محمود سيد سيد أحمد- المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة الاجتماعية المالية- مجلة التكاليف - العدد الأول- السنة الحادية عشر - 1982م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1- خليفة، طارق محمد- إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السودانية - المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية - قسم المحاسبة - رسالة ماجستير غير منشورة - 2006م.

2- شتا، علي أبو الفتح- القياس الكمي لتكاليف تلوث البيئة الناتج عن الصناعة على المستوى القومي- جامعة القاهرة- فرع الخرطوم- كلية التجارة- رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة- 1989م.

3- هارون، سمير محمد- دراسة تحليلية لجودة القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة بقطاع غزة - جامعة القاهرة - رسالة ماجستير غير منشورة - 2011م.